الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة **٩٥**

الاثنين ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر ..... (قطر)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

البند ١٣٨ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

(A/66/668/Add.1)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود، تمشيا مع الممارسة المتبعة، أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/66/668/Add.1، التي يبلغ فيها الأمين العام رئيس الجمعية العامة بأنه، منذ إصدار رسالته الواردة في الوثيقة A/66/668/Add.1، سددت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة المبالغ اللازمة لخفض متأخراتها إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة؟

تقرر ذلك.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن اذكر الممثلين بأنني، في رسالة مؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، موجهة إلى جميع الممثلين الدائمين والمراقبين الدائمين لدى الأمم المتحدة، أرفقت رسالة مؤرخة ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، موجهة من رئيس مجلس حقوق الإنسان، يحيل بها الصيغة المُحرّرة المسبقة للإضافة لتقرير المجلس إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، الذي صدر لاحقا بوصفه الوثيقة A/66/53/Add.2.

وما لم أسمع أي اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية قد قررت، بدون إرساء سابقة، أن تنظر في تقرير مجلس حقوق الإنسان عن دورته الاستثنائية الثامنة عشرة، على النحو الوارد في الوثيقة A/66/53/Add.2، مباشرة في جلسة عامة.

تقرر ذلك.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية بشأن نقطة نظام.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): لقد حدد قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦، والذي أنشأت بموجبه الجمعية العامة مجلس حقوق الإنسان، طبيعة العلاقة بين المجلس من جهة، والجمعية العامة، من جهة أخرى. وبناء على ذلك، تقوم اللجنة الثالثة والجمعية العامة سنويا بمناقشة تقرير مجلس حقوق الإنسان، في إطار البند المعنون ''تقرير مجلس حقوق الإنسان''.

ووفقا للممارسة المتبعة، فإن مناقشة هذا البند تتم مرة كل سنة، أولا في اللجنة الثالثة، ثم في الجمعية العامة. ولقد جاء في الفقرة ٦ من منطوق القرار ٦٥/٢٨١:

(تكلم بالإنكليزية)

''تقرر أيضا مواصلة ما درجت عليه من إحالة البند المعنون ''تقرير مجلس حقوق الإنسان'' إلى الجلسة العامة للجمعية العامة وإلى اللجنة الثالثة، وفقا لمقررها ٦٥/٥٠٣ ألف، على أن يكون مفهوما أيضا أن رئيس المجلس سيقدم التقرير بصفته رئيسا إلى الجلسة العامة للجمعية العامة وإلى اللجنة الثالثة، وأن اللجنة الثالثة ستعقد جلسة تحاور مع رئيس المجلس عند تقديمه تقرير المجلس إلى اللجنة الثالثة''.

كما تنص الفقرة ٧ من منطوق القرار ذاته على:

(تكلم بالإنكليزية)

''تقرر كذلك أن يغطي التقرير السنوي لمجلس حقوق الإنسان الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر، بما في ذلك الدورة العادية للمجلس''.

(تكلم بالعربية)

يفهم من الفقرتين المشار إليهما آنفا بأن كلا من اللجنة الثالثة والجمعية العامة تقوم بمناقشة تقرير مجلس حقوق الإنسان مرة واحدة كل سنة. وهو تقرير يغطي فترة عمل المجلس من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر، ويتضمن جميع القرارات الصادرة عن المجلس خلال هذه الفترة فقط.

وبناء على ذلك، فإن الدعوة إلى هذا الاجتماع لمناقشة التقرير الوارد في الوثيقة A/66/53/Add.2 يشكل مخالفة واضحة لقرار الجمعية العامة ٦٥/٢٨١، إذ أن هذا التقرير كان نتيجة للدورة الاستثنائية الثامنة عشرة لمجلس حقوق الإنسان، التي عقدت في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أي خارج الفترة المشار إليها آنفا. وبالتالي، وبشكل قانوني، ووفقا للأصول الإجرائية لعمل الجمعية العامة، فإنه يجب أن يتم النظر في هذا التقرير خلال الدورة القادمة للجمعية العامة، أي الدورة السابعة والستين، وليس الدورة السادسة والستين الحالية.

بناء على ما سبق، الأخ الرئيس، وعلى ما ورد في الرسالة الموجهة من رئيس الجمعية العامة إلى الدول الأعضاء للمشاركة في هذا الاجتماع نهاية الأسبوع الماضي، من أن رئيس الجمعية العامة يدعو إلى الاجتماع استنادا للتطورات الحاصلة في سوريا – هذا ما ورد في رسالتكم، أخي الرئيس–، ومن أجل مناقشة تقرير صادر عن مجلس حقوق الإنسان قبل أكثر من شهرين، بناء على ذلك، يبدو واضحا أن رئيس الجمعية العامة قد انطلق في تنظيمه لهذا الاجتماع من خلفية سياسية تبتعد كل البعد عن الممارسة المتبعة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وعليه، فإن وفد بلادي يعترض على عقد هذه الجلسة ويطالب بإلغائها بسبب وجود خلل جوهري في آليات الدعوة لهذا الاجتماع ولوجود خلل قانوني ينتهك الإجراءات الناظمة لعمل الجمعية العامة. والشيء الصحيح سيكون مناقشة التقرير الوارد في الوثيقة A/66/53/Add.2

في موعده الصحيح، وفقا للقرار ٢٨١/٦٥، أي في الدورة القادمة، الدورة السابعة والستين للجمعية العامة وليس في هذه الدورة، تماشيا مع الممارسة المتبعة في هذا الصدد.

لا يمكن ونحن تحت قبة الجمعية العامة، وهي المحفل الأكثر ديمقراطية في العالم، أن يتم التلاعب بالأصول الإجرائية بهدف تحقيق مكاسب سياسية. وأنا أناشدك، أخي الرئيس، أن تكون عادلا ومنصفا وموضوعيا، وألا تترك التاريخ يسجل عليك، تحت رئاستك، أنك قد انتهكت القواعد الإجرائية وأصول الدعوة إلى اجتماعات هامة في الجمعية العامة بطريقة تقوض مصداقية الجمعة العامة ومنظمة الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن مجلس حقوق الإنسان عقد دورته الاستثنائية الثامنة عشرة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وتقرير المجلس عن دورته الاستثنائية صدر لاحقا في الوثيقة A/66/53/Add.2، في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

وكما يعلم الأعضاء أيضا، فإن اللجنة الثالثة قد اختتمت أعمالها في إطار الدورة الحالية في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وفي ذلك الصدد، ولإتاحة الفرصة للدول الأعضاء للنظر في تقرير مجلس حقوق الإنسان عن دورته الاستثنائية الثامنة عشرة، من الضروري أن تقرر الجمعية النظر في البند مباشرة في جلسة عامة. وأعتزم مواصلة عملنا على هذا النحو.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية قد قررت، بدون إرساء سابقة، أن تنظر في تقرير مجلس حقوق الإنسان عن دورته الاستثنائية الثامنة عشرة، الوارد في الوثيقة A/66/53/Add.2، مباشرة في جلسة عامة.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية بشأن نقطة نظام.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): شكرا أخي الرئيس مرة ثانية واعتذر عن طلب الكلمة في نقطة نظام.

مع كل الاحترام لرأيك وأنت تجلس فوق منصة الرئاسة، رئاسة الجمعية العامة التي انتخبناك لها مع كل الاحترام لذلك فإن وفد بلادي لا يرى وجاهة في الحكم الذي أطلقته للتو. لقد تحدث وفد بلادي في نقاط جوهرية للغاية مستندا إلى القواعد والأصول الإجرائية لعمل الجمعية العامة، ولا يمكن اختصار اعتراضنا الجوهري على المخالفات الواردة في الأصول الإجرائية بمجرد كلمة تنقض اعتراضنا هذا

لذلك أرجو – وقبل الشروع في مناقشة أي شيء – أن نحظى برأي قانوني مستقل غير مرتبط بالرئاسة، مثل المستشار القانوني للأمم المتحدة، وأن نعطي الفرصة أيضاً لوفود الدول الأعضاء كي تدلي بدلوها في هذا المجال، وإلا فإننا سنكون أمام تحديات سترددد أصداءها السلبية تلك القاعة إلى سنوات قادمة، لا سمح الله.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): إذا كان ممثل سوريا يرغب في الطعن رسميا، بموجب المادة ٧١ من النظام الداخلي، في القرار الذي اتخذته للتو، فيجب عليه أن يبلغ الجمعية العامة بوضوح أنه يعتزم القيام بذلك. ويجوز للممثل الطعن في قرار الرئيس. ويطرح ذلك الطعن للتصويت فورا ويبقى قرار الرئيس نافذا ما لم تنقضه أغلبية الأعضاء الحاضرين المصوتين. ولا يجوز للممثل الذي يثير نقطة نظامية أن يتكلم في مضمون المسألة قيد المناقشة.

وأود أن أسأل ممثل سوريا ما إذا كان يطعن في الرئيس بموجب المادة ٧١ من النظام الداخلي.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): لقد اعترض وفد بلدي على جملة الأسس غير القانونية التي تمت على أساسها دعوة الجمعية العامة للانعقاد اليوم، ولم نعترض فقط على مضمون المادة ٧١. ولذلك اقترحت، أخي الرئيس،

أن نحظى برأي قانوني مستقل عن رئاسة الجمعية العامة، دفعاً لشبهة التحيز. كما طلبت أيضا أن نعطي الفرصة للدول الأعضاء كي توضح رأيها في ما يجري. ونحن لم نطلب طرح شيء للتصويت، بل نتحدث عن الإجراءات والقواعد المنظمة لعمل الجمعية العامة. ونريد،أخي الرئيس، أن تنأى بنفسك عن الحكم على مدى وجاهة عقد هذه الجلسة من عدمها. فهذا هو فحوى موقفنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر، من دون أن يشكل ذلك سابقة، النظر في تقرير مجلس حقوق الإنسان في دورته الاستثنائية الثامنة عشرة، على النحو الوارد في الوثيقة A/66/53/Add.2 مباشرة في جلسة عامة.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية في نقطة نظام.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية): تنعقد الجمعية العامة وفقاً لرسالتكم التي تلقيناها يوم الجمعة أو مساء الخميس فحسب، طالبين فيها عقد هذه الجلسة.

سيدي الرئيس، نود، فيما يتعلق برسالتكم المؤرخة ٩ شباط/فبراير ٢٠١٢، التي تم تعميمها على جميع الممثلين الدائمين وي أعربتم فيها عن اعتزامكم عقد هذه الجلسة الرسمية للجمعية العامة بموجب البند ٦٤ من جدول الأعمال المعنون ”تقرير مجلس حقوق الإنسان“ كان بودنا أن تجرى مشاورات مسبقة مع تجمعات متعددة الأطراف أو حتى مع المكتب، الذي وفد بلدي عضو فيه، قبل الإعلان عن عقد هذه الجلسة.

وحتى في ظل الظروف الاستثنائية التي تقتضي عقد جلسة رسمية طارئة للجمعية العامة، فإنه ينبغي أن يتم ذلك وفقاً للإجراءات المعمول بها، وليس هناك أي مبرر لاختزال العملية الطبيعية القائمة على الإجراءات المعمول بها فيما يتعلق بعقد مثل هذه الجلسة. لأن من شأن ذلك أن يشكل سابقة، وأن يفتح المجال لعرض أي حالة هنا أمام الجمعية دون وجود ولاية محددة بشأنها، ودون المرور بالقنوات والإجراءات المتبعة، وإجراء المشاورات اللازمة بطريقة محايدة وشفافة ونزيهة، على نحو ما هو مطلوب في عمل هذه الجمعية.

وقد أثار الممثل الدائم لسوريا نقطة صحيحة للغاية فيما يتعلق بالمسائل الإجرائية. وتترأسون سعادتكم هذه الجلسة البالغة الأهمية بحضور دبلوماسيين من ذوي الخبرات والمهارات الرفيعة. ولذلك، فإن من المهم جدا، أن يؤخذ في الاعتبار بطلب الممثل الدائم لسوريا بشأن الرأي القانوني قبل اتخاذ أي إجراء، وأن يقدم أحد أعضاء مكتب الشؤون القانونية شرحاً واضحاً جداً للإجراءات المتبعة في هذه المسألة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يجوز للممثل الذي يثير نقطة نظامية أن يتكلم في مضمون المسألة قيد المناقشة.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في نقطة نظام.

السيد كيم سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي في البداية أن يعرب عن قلقه العميق إزاء هذا الانعقاد غير العادي لاجتماع للجمعية العامة. وأود أيضا أن أوضح موقفنا بشأن بند جدول الأعمال ”تقرير مجلس حقوق الإنسان“.

مع الإشارة إلى بند جدول الأعمال المتعلق بتقرير مجلس حقوق الإنسان، أود أن أذكر بأنه وفقا للقرار الذي اتخذته اللجنة الثالثة في العام الماضي والوارد في قرار الجمعية العامة ٢٨١/٦٥، يغطي التقرير السنوي لمجلس حقوق الإنسان الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر من العام التالي. هذا يعني أنه يمكن عقد اجتماع للنظر في تقرير

مجلس حقوق الإنسان مرة واحدة سنويا – وليس في أي وقت أو في أي تاريخ. ولذلك، أود أن أطلب احترام القرار المتعلق بهذا البند من جدول الأعمال.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الملاحظات التي أبداها سفير الجمهورية العربية السورية قيمة للغاية، وتشكل التزاما بالنظام الداخلي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أكد ممثل سوريا أنه يطعن في قرار الرئيس. تنطبق المادة ٧١ على في هذه الحالة. سأقرأ من الجزء ذي الصلة من المادة ٧١:

”للممثل أن يطعن في قرار الرئيس. فيطرح الطعن للتصويت فورا، ويبقى قرار الرئيس قائما ما لم تبطله أغلبية الأعضاء الحاضرين المصوتين. ولا يجوز للممثل الذي يتكلم في نقطة نظام أن يتكلم في مضمون المسألة قيد المناقشة.“

سأطرح الآن للتصويت الطعن في قرار الرئيس.

أعطي الكلمة مرة أخرى لممثل الجمهورية العربية السورية بشأن نقطة نظامية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): إن اعتراضي على دعوتكم الجمعية العامة للانعقاد اليوم هو اعتراض جوهري مبني على حيثيات قرار الجمعية العامة نفسه ٢٨١/٦٥. والمطلوب هو معالجة الخلل القائم في توجيه الدعوة لعقد هذا الاجتماع في ضوء القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة نفسها، ورقمه ٢٨١/٦٥. بمعنى آخر، سيدي الرئيس، هو أنك إذا أصررت على طرح الموضوع طرح الاعتراض على التصويت، فهذا يعني أنك تعترض على القرار ٢٨١/٦٥ أيضا، وهو قرار اعتمد بتوافق الآراء. الأمر الذي سيزيد الخلل خلالا ويشكل فضيحة لا سابقة لها في هذه المنظمة.

لا يمكن أن نطرح على التصويت مضمون قرار سبق وأن اعتمدته الجمعية العامة. الالتفاف على الاعتراض الإجرائي لن يوصلنا إلى بر الأمان. نحن لا نتحدى سلطتك، ولكن نلفت عنايتك إلى أن هناك خللا كبيرا سيصيب مصداقية عمل الجمعية العامة. وسيسجل في سجلاتها، وسيكون هناك من يطعن، بعد اليوم، في وجاهة ومضمون وصحة قرار الجمعية العامة ٢٨١/٦٥. أرجو أن نولي هذه التفاصيل الأهمية اللازمة، وألا نصر على المضي بإجراء أحادي لم أطلبه.

أنا لم أطلب طرح شئ للتصويت، أنا طلبت معالجة الخلل الجوهري في القواعد والأصول الإجرائية الناظمة لعقد هذه الجلسة. دعونا نركز على جوهر الاعتراض بدلا من الالتفاف عليه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): على ضوء البيان الذي أدلى به للتو ممثل الجمهورية العربية السورية، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم المضي قدما في التصويت على الطعن في قرار الرئيس.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر، دون إرساء سابقة، النظر في تقرير مجلس حقوق الإنسان في دورته الاستثنائية الثامنة عشرة، كما يرد في الوثيقة A/66/53/Add.2، مباشرة في جلسة عامة؟

تقرر ذلك.

البند ٦٤ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس حقوق الإنسان

(A/66/53/Add.2 و A/66/53/Add.2/Corr.1)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة نظرت في التقرير السنوي لمجلس حقوق الإنسان المعمم في الوثيقتين A/66/53 و Add.1 في جلستها العامة ٤٩، المعقودة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

ووفقا للقرار الذي اتخذ للتو، تنظر الجمعية العامة الآن في تقرير مجلس حقوق الإنسان في دورته الاستثنائية الثامنة عشرة كما يرد في الوثيقتين (A/66/53/Add.2 و A/66/53/Add.2/Corr.1).

بيان من الرئيس

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): معروض علينا تقرير مجلس حقوق الإنسان في دورته الاستثنائية الثامنة عشرة المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر عن حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية. قمت بتعميم هذا التقرير على الجمعية العامة في الرسالة المؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر.

لم تنظر الجمعية العامة بعد في التقرير، الذي يتضمن قرار مجلس حقوق الإنسان S-18/1 الذي يشير إلى تقرير اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الجمهورية العربية السورية المنشأة عملا بقرار مجلس حقوق الإنسان S-17/1.

وقد أشارات لجنة التحقيق بالفعل، في تقريرها الصادر في ٢٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١ (A/HRC/S-17/2/Add.1)، وقوع انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان في أنحاء مختلفة من الجمهورية العربية السورية، من قبل السلطات وأفراد من الجيش وقوات الأمن السورية. وأشار التقرير منذ نوفمبر/تشرين الثاني إلى ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في سوريا. ورفضت السلطات السورية التعاون مع لجنة التحقيق والسماح لها بدخول التراب السوري.

وقد قامت جامعة الدول العربية بمبادرات قوية لتعزيز الحل السلمي للأزمة السورية، حيث اعتمدت خطة عمل في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وأوفدت بعثة للمراقبين إلي سوريا. غير أنه تعيّن تعليق بعثة المراقبين في ٢٨ كانون الثاني/يناير بسبب التدهور الخطير للحالة في واستمرار استخدام العنف. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، اعتمدت جامعة الدول العربية خطة جديدة لتسوية الأزمة السورية (S/2012/71، المرفق، الضميمة ١).

لابد من الإشادة بالدور الذي اضطلعت به جامعة الدول العربية، إذ يتسق هذا الدور مع أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة وبأدوار المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون الأمن والسلم الدوليين.

و لم يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ قرار يدعم الخطة العربية. وقد أعربت عن قلقي إزاء انقسام مجلس الأمن، فكلما طال انقسام المجلس حول اتخاذ موقف من التطورات في سوريا، كلما ازدادت الحالة صعوبة وسقط المزيد من الضحايا بشكل يومي.

ينتابني قلق عميق إزاء العنف المستمر في سوريا. ينبغي للمجتمع الدولي أن يطالب جميع السلطات السورية بإنهاء أعمال القتل فورا، ووقف انتهاكات حقوق الإنسان. ويجب على الأطراف كافة في سوريا أن توقف فورًا جميع أشكال العنف والقمع، وفقا لمبادرة جامعة الدول العربية.

لقد بادر العديد من الدول الأعضاء بالاتصال بي للإعراب عن القلق إزاء الحالة في سوريا وضرورة مناقشة المسألة في الجمعية العامة. وبصفتي رئيس الجمعية العامة، فمن واجبي أن أتيح الفرصة للدول الأعضاء ك في الأمم المتحدة لكي تعبر عن أرائها إزاء حالة حقوق الإنسان في سوريا.

وعلى ضوء كل ما وقع من أحداث طيلة الأسابيع الماضية، فقد طلبت من السيدة نافي بيلاي، المفوضة السامية لحقوق الإنسان، موافاتنا بمعلومات عن آخر التطورات منذ أن توصلنا بالتقرير في تشرين الثاني/نوفمبر. و أعطيها الكلمة الآن.

السيدة بيلاي (تكلمت بالإنكليزية): أعرب عن امتناني لتوجيه الدعوة لي لمخاطبة الجمعية العامة بشأن الحالة المتعلقة

بحقوق الإنسان في سوريا، في إطار بند جدول الأعمال المعنون ”تقرير مجلس حقوق الإنسان“. لقد سارع مجلس حقوق الإنسان، بفعل تدهور الحالة المتعلقة بحقوق الإنسان في سوريا، إلى عقد ثلاث دورات استثنائية وإيفاد لجنة لتقصي الحقائق ولجنة مستقلة للتحقيق. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، قام رئيس مجلس حقوق الإنسان بموافاة الجمعية بتقرير لجنة التحقيق (A/HRC/S-17/2/Add.1).

وأود الآن أن أوافي الجمعية بمعلومات مستكملة عن الحالة الراهنة فيما يتعلق بحقوق الإنسان في سوريا. إن ما تقوم به الحكومة من قمع عنيف للمظاهرات السلمية المطالبة بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية في سوريا يتواصل بدون انقطاع منذ ١١ شهرا الآن. وبينما لا يمكن تقديم أي أرقام دقيقة بسبب استحالة وصولنا إلى البلد، تشير بعض التقارير الموثوقة إلى أن قوات الأمن السورية قد قتلت ما يزيد بكثير على ٥ ٤٠٠ شخص في العام الماضي، بمن فيهم الأفراد المدنيون والعسكريون الذين رفضوا إطلاق النار على المدنيين.

وبسبب ما يواجهه مكتبي من صعوبة شديدة للتأكد من الأحداث في الميدان، فقد أصبح من المستحيل عليه تقريبا أن يستكمل عدد القتلى في الشهرين الماضيين. غير أننا على يقين من أن عدد القتلة والجرحى آخذ في الازدياد كل يوم. فعشرات الآلاف، بمن فيهم الأطفال، ألقي عليهم القبض، وتشير التقارير إلى أن أكثر من ١٨ ٠٠٠ لا يزالون رهن الاعتقال التعسفي. ولا يزال الآلاف في عداد المفقودين. وعدد الأشخاص الذين يسعون إلى اللجوء إلى البلدان المجاورة يقدر أو غيرها ب ٢٥ ٠٠٠ نسمة، بينما يقدر عدد الأشخاص المشردين داخليا بأكثر من ٧٠ ٠٠٠.

وعلى الرغم من أن المظاهرات ظلت سلمية إلى حد كبير، تزايدت الأنباء المفيدة بشن المقاتلين المعارضين للحكومة لهجمات مسلحة على القوات السورية، مما تسبب أيضا في سقوط قتلى من المدنيين. ووفقا للحكومة، قتل نحو ٢ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين ومن قوات الأمن.

إنني أشعر بالانزعاج الشديد إزاء الهجوم المستمر على حمص. فمنذ ٣ شباط/فبراير، وفي إطار مواصلة الحكومة تصعيد هجومها، استخدمت الدبابات و المدافع والصواريخ وسلاح المدفعية لقصف مدينة حمص. ووفقا لروايات موثوقة، قام الجيش السوري بقصف الأحياء السكنية المكتظة بالسكان في حمص، فيما يبدو أنه هجوم عشوائي على المناطق المدنية. وتفيد التقارير بأن أكثر من ٣٠٠ شخص قتلوا في المدينة منذ بدء الهجوم قبل ١٠ أيام، معظمهم من ضحايا القصف.

وتشير التقارير إلى أن المستشفيات، التي تصارع فعلا من أجل استيعاب جرحى الأسابيع الأخيرة، لم تعد الآن قادرة على استقبال المزيد من الجرحى. وقام الناس بإنشاء عيادات مؤقتة في جميع أرجاء المدينة الصامدة. وقد استنزفت الإمدادات الطبية. وضربت القذائف ما لا يقل عن ثلاثة من العيادات المؤقتة، مما أدى إلى سقوط ضحايا. وبسبب القصف الشديد، أصبح السكان محاصرين فعلا في المناطق التي تتعرض للهجوم. وقطع التيار الكهربائي ووسائل الاتصالات في بعض الأحياء السكنية والمؤن الغذائية لا تزال قليلة.

إن الحالة الإنسانية في حمص تدعو للأسف الشديد. وتوصلنا بتقارير مماثلة من زبداني ودرعا ورستان تفيد باشتداد الهجمات واستفحال الحالة الإنسانية. ويتزايد خطر وقوع أزمة إنسانية في جميع أنحاء سوريا.

ويبدو أن عدم تمكن مجلس الأمن من الاتفاق على إجراء جماعي حازم قد شجع الحكومة السورية على شن هجوم شامل في محاولة للقضاء على المعارضة باستخدام القوة العاتية. لكن، وكما قال الأمين العام:

”إن عدم التوصل إلى اتفاق في مجلس الأمن لا يشكل بأي حال من الأحوال إذنا للسلطات السورية لكي تزيد هجماتها على السكان السوريين. ولا يمكن لأي حكومة أن ترتكب هذه الأفعال ضد شعبها دون أن تتقوض شرعيتها.“ (SG/SM/14095)

كما قال أيضا ”إن الوحشية المروعة التي نشهدها في حمص نذير بأن ما ستأتي به الأيام القادمة سيكون أسوأ“.

إن طبيعة ونطاق الانتهاكات التي ارتكبتها القوات السورية، تشيران إلى احتمال ارتكاب جرائم ضد الإنسانية منذ آذار/مارس ٢٠١١. وتفيد شهادات متطابقة ومستقلة وذات مصداقية بأن تلك الانتهاكات قد حدثت كجزء من هجمات منهجية وواسعة النطاق على المدنيين. علاوة على ذلك، يشير كل من اتساع الهجمات التي تشنها القوات العسكرية والأمنية على المدنيين وأنماطها، والتدمير الواسع النطاق للمنازل والمدارس والمستشفيات والبنى التحتية المدنية الأخرى، إلى موافقة أو تواطؤ السلطات على أعلى المستويات.

منذ بداية الاحتجاجات المناهضة للحكومة، كانت قوات الأمن وميلشيات الشبيحة المدعومة من الحكومة مسؤولة عن قتل آلاف الأشخاص، من خلال مهاجمة الاحتجاجات السلمية، والقيام بعمليات عسكرية واسعة النطاق في العديد من المدن. لقد استخدموا سياسة إطلاق النار بقصد القتل، لقمع الاحتجاجات السلمية. وأفاد العديد من المنشقين عن القوات العسكرية والأمنية بأنهم تلقوا أوامر من قادتهم بإطلاق النار بدون سابق إنذار، على المحتجين الذي لم يكونوا يحملون سلاحا. وأفيد بأن قناصة قد استهدفوا من على أسطح المنازل محتجين وسيارات إسعاف ومارة كانوا يحاولون إنقاذ المصابين، وجمع جثث القتلى.

وتحمل المدنيون العبء الأكبر من العنف، حيث جرت محاصرة مدن حمص وحماة ودرعا وإدلب، وفرض حظر التجول فيها. ولم يتمكن السكان خلال عمليات الحصار من الحصول على الماء والغذاء أو اللوازم الطبية. واستهدفت القوات العسكرية والأمنية خزانات المياه وأنابيب المياه الخاصة بالسكان. وغالبا ما حالت عمليات الحصار دون نقل الجرحى إلى المستشفيات.

استخدمت المستشفيات كمراكز للاعتقال والتعذيب. وتعرضت سيارات الإسعاف لإطلاق النار و أخرج العديد من المصابين والمرضى من المستشفيات الحكومية في العديد من المدن. وتعرض الجرحى من المعتقلين للتعذيب وجميع أشكال المعاملة السيئة في المستشفيات العسكرية. وأشارت الأدلة التي جمعت إلى تتبع أطباء وعاملين في المجال الطبي، واعتقالهم وتعذيبهم من طرف القوات الأمنية. ويتجنب أغلب الجرحى على نحو متزايد الذهاب إلى المستشفيات الحكومية خوفا من الاعتقال أو التعذيب. ويعالج المصابون على نطاق واسع في المستشفيات تحت الأرض، المقامة في الشقق والمزارع والمنازل الخاصة. وشروط النظافة والتعقيم بدائية، وثمة عقاب على مجرد امتلاك لوازم طبية.

ثمة معلومات موثوق بها تشير إلى أن الجيش السوري، وقوات الأمن قد شنت حملات واسعة النطاق من أجل اعتقال الآلاف من النشطاء والمتظاهرين وغيرهم من المشتبه في أن لهم مشاعر أو أنشطة معادية للحكومة، واحتجازهم بصورة تعسفية. واختفى بعضهم قسرا بغير إرادته.

وتشير معلومات موثوق بها إلى أنماط استخدام قوات الأمن للتعذيب بشكل منهجي وواسع النطاق في مراكز الاستجواب والاعتقال. ووفقا للمعلومات التي قدمها منشقون عن الجيش، فقد تلقوا أوامر من قادتهم بالتعذيب.

وثمة تقارير كثيرة تبعث على القلق بشكل خاص، تتعلق بالعنف الجنسي، ولا سيما اغتصاب الرجال والفتيان في أماكن الاحتجاز.

و لم ينج الأطفال من ذلك. وقتلت قوات الأمن الحكومية الأطفال بواسطة الضرب والقنص والقصف المدفعي، في أماكن عديدة في جميع أنحاء سوريا. واعتبارا من نهاية كانون الثاني/يناير، قتلت قوات الأمن أكثر من ٤٠٠ طفل. وتعرض أطفال لا تزيد أعمارهم عن ١٠ سنوات للاعتقال التعسفي والاحتجاز. واحتجز الأطفال في الحبس الانفرادي. واحتجزوا أيضا في زنزانات مكتظة مع الراشدين، وغالبا ما حرموا من الطعام والماء. واستخدمت المدارس كمراكز احتجاز وأماكن يختبئ فيها القناصة، وكقواعد عسكرية.

إنني أشعر بسخط شديد جراء تلك الانتهاكات الخطيرة. أشعر بالأسى لأن استمرار القمع الذي لا هوادة فيه والإذكاء المتعمد للتوترات الطائفية، يمكن أن يغرق سوريا في حرب أهلية. وكلما تأخر المجتمع الدولي في التحرك، كلما عانى المدنيون من الأعمال الوحشية المقترفة في حقهم.

أدانت الجمعية العامة، في قرارها ١٧٦/٦٦، المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، انتهاكات حقوق الإنسان واستخدام القوة ضد الأطفال والمدنيين من قبل السلطات السورية. ودعت سوريا إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. لكن الانتهاكات الواسعة الانتشار والمنهجية لحقوق الإنسان، لم تستمر فحسب، بل تصاعدت أيضا.

و من الواضح أن الحكومة السورية لم تف بالتزاماتها المتمثلة في حماية سكانها. ويتعين على كل عضو من أعضاء المجتمع الدولي التحرك الآن لتوفير الحماية العاجلة للشعب السوري.

وقد استجابت جامعة الدول العربية بحزم للأحداث في سوريا، وينبغي دعم جهودها. للأسف، لم تقم سوريا بالامتثال الكامل لبعثة مراقبي الجامعة وتمادت في حملتها العنيفة. وينبغي على الجامعة مواصلة جهودها لإرغام سوريا على وقف العنف. ويظل مكتبي جاهزا لتوفير المساعدة الملائمة لجامعة الدول العربية، إذا ما طلبت الجامعة ذلك.

ويتعين السماح لهيئات الرصد الدولية المستقلة، بما في ذلك مكتبي ولجنة التحقيق الدولية المستقلة، بالدخول إلى سوريا. ويجب ضمان وصول فوري ولا عرقلة فيه للجهات العاملة في المجالات الإنسانية.

خلصت بعثة تقصي الحقائق، واللجنة الدولية المستقلة للتحقيق المعنية بسوريا وأنا، إلى ترجيح ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في سوريا. وقد شجعت مجلس الأمن على إحالة الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. ويتعين على جميع الدول الأعضاء ضمان بأن لا تظل تلك الجرائم بدون عقاب، حيث لا تزال تلك الجرائم ترتكب كما قلت.

ويوضح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي اعتمدته الجمعية قبل أكثر من ٦٠ عاما، أنه من الضروري، حتى لا يضطر الإنسان كحل أخير إلى الثورة على التسلط والقمع، حماية حقوق الإنسان من خلال سيادة القانون. إن شعب سوريا يطالب بالحقوق التي يحق لكل إنسان التمتع بها، ويتطلع إلى الجمعية لتتكلم بصوت واحد دعما له في هذا المسعى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): اسمح لي بدايةً أن أعبر عن استغرابي لقيامكم بصفتكم رئيسا لهذه الجمعية، رئيسا شاركنا في انتخابه، برفض الحصول على رأي قانوني مستقل حول مدى انسجام الدعوة لعقد هذا الاجتماع مع الأصول والقواعد الإجرائية الناظمة لعمل الجمعية العامة. كما أستغرب قيامكم بفرض رأيكم على هذا المحفل الكريم على الرغم من مطالبة عدد من الوفود بالقيام بذلك، الأمر

الذي يناقض مبدأ الديمقراطية الذي نعمل جميعاً في إطاره.

ولأول مرة في عملي الدبلوماسي المهني الذي استمر أكثر من ثلاثة وثلاثين عاماً، وبعد أن شاركت أنا شخصياً عندما كنت سفيرا لبلدي في جنيف في إنشاء مجلس حقوق الإنسان، لأول مرة أرى شخصا اعتباريا هاما في مكانة المفوض السامي لحقوق الإنسان يتبنى اتهاما صريحاً لبلدي وحكومة بلدي بانتهاك حقوق الإنسان، استناداً إلى تقارير، هكذا قالت المفوضة التي ذكرت كلمة تقارير عشرات المرات في بيانها، وليس استناداً إلى نتائج على الأرض: زيارات وحوارات مع الحكومة السورية، وتعاون مع اللجنة الوطنية التي أنشأتها الحكومة السورية للتحقيق في الانتهاكات في حقوق الإنسان. كيف يمكن بعد اليوم أن نأتمن المفوضة السامية لحقوق الإنسان على قضايا تتعلق بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، بينما هي للأسف تأخذ موقفا معاديا وسلبيا من ناحية المبدأ تجاه الحكومة السورية.

ويود وفد بلدي أن يشير إلى أن السبب الرئيسي لاستمرار الوضع المؤسف في سوريا هو عدم توفر بيئة دولية قانونية صالحة، تنطلق في تعاطيها مع هذا الوضع من احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبادئ سيادة الدول ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وكأن كل هذه التعابير والمصطلحات الهامة جداً تطرح لأول مرة على مسامع البعض، كأن كل أحكام ميثاق الأمم المتحدة قد انتهت فعاليتها، وعلينا أن نعيد صياغة أحكام جديدة تقوم على عكس ما اعتمده الآباء المؤسسون للأمم المتحدة قبل خمسة وستين عاماً.

وقد اختارت بعض الجهات العربية والإقليمية والدولية شن حرب إعلامية سياسية ودبلوماسية على بلدي، أقول ”حربا“ وليس حملة عندما دفعت تلك الجهات باتجاه تبني مواقف عدائية غير شرعية هدفها الرئيسي تقويض الحكم في سوريا وليس الإصلاح، وذلك من خلال استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وفرض العقوبات الاقتصادية الأحادية خارج إطار الشرعية الدولية، وفرض حصار هستيري على عضو مؤسس لهذه المنظمة الدولية، بدون أدنى مراعاة لأحكام الميثاق.

تحدثت السيدة المفوضة السامية لحقوق الإنسان عن الأوضاع المأساوية التي يعيشها بعض الشعب السوري، وهذا صحيح ونحن نتفق معها في ذلك. ولكنها لم تقل الأسباب الحقيقية التي أدت إلى هذا الوضع. فهي لم تأت على ذكر فرض عقوبات اقتصادية جائرة أحادية الطرف على المستويات العربية والإقليمية والدولية على سوريا، وكأنها لم تسمع بهذه العقوبات و لم تسمع بالحصار.

بتاريخ ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢ قتل في مدينة حلب في يوم واحد ٢٨ شخصا وجرح ٢٣٥ شخصاً نتيجة تفجيرين إرهابيين انتحاريين استهدفا المدنيين الأبرياء في منطقة سكنية بالقرب من حديقة للأطفال ومؤسسة لتوزيع المواد الغذائية ومقرات لقوات حفظ السلام. وكانت العاصمة السورية دمشق نفسها قد تعرضت بتاريخ ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إلى تفجير إرهابي انتحاري آخر استهدف منطقة مكتظة بالسكان والمارة، مما أدى إلى استشهاد ٢٦ مواطناً وجرح ٦٣. وقبل ذلك وبتاريخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١٢ شهدت العاصمة دمشق تفجيرين إرهابيين انتحاريين آخرين استهدفا موقعين حكوميين يقعان في منطقتين مزدحمتين بالمارة. وقد وقع ضحية هذين التفجيرين ٥٠ ضحية من العسكريين والمدنيين الأبرياء وأكثر من ٢٠٠ جريح.

وكلنا يعلم أن العمليات الانتحارية الإرهابية هي من اختصاص تنظيم القاعدة، وهو تنظيم اتفقنا جميعاً في هذه المنظمة الدولية على إدانته، ووضعنا أسماء قادته على قائمة موحدة تابعة لمجلس الأمن. وأرجو ألا ينسى البعض هذه

المعلومة، لا سيما عندما نعلم أن وكالة إعلامية أمريكية –هي مكتب مجموعة صحف مكلاتشي في واشنطن العاصمة– نشرت بالأمس تقريرا هاما يقول بأن تنظيم القاعدة هو المسؤول عن التفجيرات الإرهابية التي نفذّت في دمشق وحلب. وأرجو من المفوضة السامية لحقوق الإنسان أن تذكر ذلك في إحاطتها الإعلامية القادمة.

لقد قدمت سوريا حتى الآن، آلاف الضحايا من المدنيين الأبرياء والعسكريين ثمناً لسعيها الدؤوب لإعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع البلد، إعمالا لمبدأ المسؤولية الحصرية للدولة في حماية مواطنيها. وأي دولة هنا، أي دولة عضو في الأمم المتحدة هي المسؤولة حصرياً عن حماية أمن مواطنيها، ولا يمكن لنا في سوريا أن نرسل قوات من سوريا لحماية المحتجين في حركة ”احتلوا وول ستريت“.

لا يمكن لا لنا ولا لأي دولة أخرى، لا يمكن لنا أن نرسل قوات لمساعدة المتظاهرين في لندن ولا في باريس. الدولة هي المسؤولة حصرا عن حماية الأمن فوق ترابها الوطني.

من المعلوم للجميع، أن المجموعات المسلحة تقوم يوميا بارتكاب عمليات اغتيال بحق علماء ومفكرين ومثقفين سوريين في جميع أنحاء سوريا، في جميع أنحاء سوريا، تماما كما فعلوا في العراق، لتدمير بنية الدولة. الهدف هو تدمير بنية الدولة السورية، كي يتم خلق الفوضى الخلاقة. وبعد ذلك، يكون إنشاء ممرات إنسانية مبررا لأنه لا توجد دولة، يتم إنشاء مناطق عازلة، لأنه لا توجد دولة، يتم فرض مناطق حظر جوي، لأنه لا توجد دولة. هذا هو القصد، إظهار الدولة السورية بمظهر العاجز عن حماية شعبه وأراضيه.

إن جملة الخسائر الفادحة التي ألمت بسوريا من المدنيين والعسكريين تشكل جرحا داميا لنا، نأسف له ونحزن، ونحمل مسؤوليته لأولئك الذين يسعون بكل ما أوتوا من قوة إلى تحقيق مصالح سياسية من خلال المتاجرة بدماء السوريين.

وأقول لأولئك المتورطين في سفك الدم السوري، توقفوا عن سفك دماء شعبي، توقفوا عن التآمر على سوريا، ساعدوا الشعب السوري، ساعدوا الحكومة السورية على مكافحة الإرهاب وعلى تلبية مطالب الشعب المحقة بالإصلاح، وعلى الاستماع بعناية لمطالب المتظاهرين المسالمين. كل هذا حق، ونريد مساعدتكم من أجل تنفيذه وتحقيقه على أرض الواقع، بدلا من التهديد والوعيد وفرض العقوبات والحصار.

لقد حازت مسألة مكافحة الإرهاب على اهتمام منظمة الأمم المتحدة، سواء في مجلس الأمن أو الجمعية العامة. وشغلت جدول أعمالها على مدى سنوات لبناء توافق دولي حول مكافحة الإرهاب. وقد توج هذا التوافق باعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، في عام ٢٠٠٦. ويشرفني، شخصيا، أنني شاركت في المداولات التي أدت إلى اعتماد هذه الاستراتيجية. وقد أنشأ مجلس الأمن بموجب قراريه ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) لجنة خاصة لمكافحة إرهاب تنظيم القاعدة. وقد صرف مجلس الأمن والدول الأعضاء آلاف ساعات العمل لتنسيق الجهود العالمية للنظر في كيفية التصدي لأخطار تنظيم القاعدة.

والسؤال الذي يطرح نفسه اليوم، هو التالي: كيف يمكن لمنظمة الأمم المتحدة أن تكافح إرهاب تنظيم القاعدة تحت هذه القبة من جهة، في حين أن دولا أعضاء فيها تمول وترعى وترسل مقاتلين من القاعدة لتنفيذ عمليات إرهابية في سوريا؟ لا بل أن بعض البيانات التي أصدرتها الجماعات الإرهابية المسلحة بشأن قيامها بعمليات إرهابية مسلحة داخل سوريا قد صدرت من فوق أراضي تلك الدول العربية والمجاورة. ولا شك أنكم استمتعم إلى زعيم تنظيم القاعدة، أيمن الظواهري، الذي دعا مقاتلي القاعدة من مختلف أنحاء العالم إلى التوجه إلى سوريا وتنفيذ عمليات إرهابية في سوريا. ولا شك أيضا أنكم اطلعتم على تصريحات مسؤول تنظيم القاعدة في لبنان،

عمر بكري، الذي كان يعيش في بريطانيا حتى عام ٢٠٠٥، ثم طردته أو أبعدته الحكومة البريطانية إلى لبنان، حول نيته إرسال عناصر من القاعدة عبر الحدود إلى سوريا لتنفيذ عمليات إرهابية. هذه بيانات علنية، نقلتها وسائل الإعلام، وكأنها لم تلفت انتباه أحد، لا في مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ولا في مجلس الأمن ولا في هذه القاعة.

وقبل هذا وذاك، لا بد أنكم اطلعتم أيضا علي تصريحات مسؤولين في كل من لبنان والعراق حول تسلل عناصر من تنظيم القاعدة إلى داخل سوريا قادمين من كل من لبنان والعراق. وقد وصل الأمر إلى إعلان تشييع تنظيم القاعدة لخمسة من قتلاه في حمص ودير الزور على مواقعه الالكترونية، واحد يدعي أبو حمزة المهاجر الإماراتي، من دولة الإمارات العربية المتحدة، والثاني يدعى أبو سارة المهاجر، من دولة عربية أخرى، السعودية، وثالث ورابع وخامس، وجدت جثثهم في سوريا وتم تحديد هوياتهم، قدموا لتنفيذ عمليات إرهابية انتحارية في سوريا. بالإضافة إلى من تم العثور على جثثهم في حمص، وهم ثلاثة من تنظيم القاعدة في ليبيا.

الشئ المستغرب، أن السيد رئيس الجمعية العامة، الذي أصدر العديد من البيانات الرسمية منذ انتخابنا له لرئاسة الجمعية العامة، لم ينبر إلى التنديد بالتفجيرات الانتحارية التي حدثت في كل من دمشق وحلب. ولم يعبر عن رفضه للعمليات الإرهابية التي قام بها تنظيم القاعدة، في حين أنه سارع، كما تعرفون، إلى الدعوة لعقد هذا الاجتماع حرصا منه كما يقول على دماء الشعب السوري. الأنكى من ذلك أن قرار جامعة الدول العربية الذي اعتمد بالأمس في القاهرة قد عبر صراحة عن الالتزام بتوفير أشكال الدعم المادي والسياسي للمعارضة السورية، الدعم المادي والسياسي للمعارضة السورية، بما في ذلك المعارضة المسلحة، وكما يعرف الجميع بأن جزءا من المعارضة يحمل السلاح ويقوم بعمليات إرهابية مسلحة داخل سوريا. هذا أمر يعني حكما أن من وقف وراء اعتماد هذا القرار في القاهرة يشجع على الإرهاب في سوريا، وهو ما يتعارض مع قرار مجلس الأمن ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، المعني بحظر التحريض على الإرهاب، ومع ما ورد في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بحظر تمويل الإرهاب.

إن دول مجلس التعاون الخليجي هي جزء من المشكلة وليست جزءا من الحل. ونشير في هذا الإطار إلى أن الدوحة، عاصمة قطر، تستضيف حاليا اجتماعات المعارضة الخارجية المسلحة الرافضة للانخراط في الحوار الوطني وتطبيق خطة الإصلاحات والمسؤولة بشكل رئيسي عن استمرار سفك الدماء السورية. إنني أطالب من هنا الجمعية العامة، ممثلة في حضراتكم، ورئيس الجمعية العامة بتحمل مسؤولياتهم عن مكافحة الإرهاب وتنفيذ القرارات ذات الصلة، كما أطالب من يستضيف ويدعم ويمول ويسلح المجموعات الإرهابية بالكف عن القيام بذلك وفقا لقرارات الشرعية الدولية، مؤكداً في هذا الصدد على حق بلدي في حماية مواطنيها ومحاربة الإرهاب والعنف المسلح ووضع حد لهما.

كنا نتمنى أن نرى نفس الحماس لدى السيد رئيس الجمعية العامة من خلال عقد اجتماع رسمي ترحيباً بالطلب الفلسطيني من أجل نيل العضوية الدائمة في الأمم المتحدة، مما كان سوف يساهم في تشجيع الولايات المتحدة الأمريكية على قبوله في مجلس الأمن، والضغط على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لتضع حداً لاحتلالها للأراضي العربية المحتلة، ووقف الاستيطان، وإقامة دولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

ولكنه النفاق السياسي وقصر النظر لدى البعض، والتورط لدى البعض الآخر. فقد صدرت آلاف القرارات ولجان التحقيق وتقصي الحقائق عن هذه المنظمة الدولية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة بما في ذلك

الجولان السوري المحتل، و لم يُنفذ أي منها. كل ما هناك أن إسرائيل وحماتها نفَّذوا نصف قرار التقسيم، ونسوا النصف الآخر الذي يتحدث عن إقامة دولة فلسطينية في فلسطين ذاتها وليس خارج فلسطين.

لقد بنيت قرارات مجلس حقوق الإنسان المتعلقة بسوريا، وآخرها القرار د.أ.-١٨/١ على معلومات مضللة أحادية الجانب ولا تأخذ بالاعتبار موقف الحكومة السورية، وصيغت فقراته باستخدام لهجة ولغة حاقدتين غير مسبوقتين في قرارات مجلس حقوق الإنسان. فقد تجاهل التقرير الذي توصلت إليه الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان الإشارة إلى إرهاب الجماعات المسلحة التي تعبث بأمن المواطنين وسلامة الممتلكات العامة والخاصة، وهو ما ترفضه أي دولة ذات سيادة.

أريد أن أبلغكم أن الجماعات المسلحة في بعض أحياء حمص قد قامت بتلغيم أبنية بألغام زنة الواحد منها أربعين إلى خمسين كيلوغرام، بحيث يصار إلى تفجيرها عن بعد عندما تدخل قوات حفظ النظام إلى هذه الأبنية. وقد جرى بالفعل تفجير العديد من الأبنية بهذه الطريقة عندما كانت قوات حفظ النظام تدخلها. وهذه هي الصور التي شاهدتموها على شاشات التلفاز: تفجير أبنية ملغومة من قبل الجماعات المسلحة لقتل أكبر عدد ممكن من قوات حفظ النظام. هذا ليس تظاهراً سلمياً، هذا عنف.

لقد أكدت سوريا للمفوضة السامية أنها كانت قد شكلت لجنة تحقيق قضائية وطنية محايدة ومستقلة ذات سلطات واسعة لتحقق في كل الجرائم المرتكبة في إطار الأحداث الحالية. وتعمل اللجنة الوطنية بشكل متواصل من أجل كشف الحقيقة لراحة نفوس الضحايا ولمعاقبة المرتكبين. وهو أمر نشاطر المفوضة السامية وجاهته. نعم، كل من يرتكب عملاً عدائياً مسلحاً يؤدي إلى سقوط ضحايا يجب أن يلقى جزاءه وأن يحال إلى القضاء، القضاء الوطني وليس إلى اليوتوب، وليس إلى شاشات الجزيرة أو العربية، بل إلى القضاء الوطني.

أوضحنا مراراً أن أعمال هذه اللجنة الوطنية لم تنته بعد، ولا تريد الحكومة السورية أن تستبق عملها وتقدم نتائج غير موضوعية، أو نتائج ذات أهداف سياسية، كما فعلت لجنة التحقيق الدولية بتقريرها.

هل تعرفون أيها السادة أن لجنة التحقيق الدولية التي تحدثت عنها السيدة المفوضة السامية استندت حصرياً إلى تقارير، كما أشرت في البداية، وإلى شهادات معارضين سوريين مسلحين ومنشقين مسلحين في مخيم يقع على الحدود السورية التركية. من الطبيعي أن يشهد المعارض ضد الحكومة، ومن الطبيعي أن تشهد الجماعات المسلحة ضد الحكومة، ومن الطبيعي أن يشهد اللاجئون، الذين طلبنا منهم العودة و لم يعودوا، ضد الحكومة. لكن كل هذه الشريحة لا يتجاوز عددها السبعة آلاف من أصل ٢٣ مليون مواطن سوري. إن عدد سكان سوريا يتجاوز عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة.

من المستغرب أن دعوات الإصلاح واحترام حقوق الإنسان والسماح بالتظاهر السلمي تذهب إلى سوريا فقط، دون غيرها من دول المنطقة. فبعد الدول العربية التي تظهر حرصها على قضايا حقوق الإنسان في سوريا هي نفسها الدول التي منعت الجامعة العربية من اعتماد المبادرة المتكاملة التي تقدمت بها سوريا في جامعة الدول العربية مؤخراً بشأن تعزيز مسيرة الديمقراطية والإصلاح وحقوق الإنسان في جميع الدول العربية. إذ تضمنت هذه المبادرة إصدار قرار عن مجلس الجماعة العربية يطرح رؤية عربية شاملة لتعزيز الديمقراطية والإصلاح في الدول العربية كافة، وتلبية المطالب الجماهيرية في مجالات الحريات وحقوق الإنسان والتعددية الحزبية والحرية الإعلامية والنزاهة وشفافية الانتخابات وضمان حرية التعبير

عن الرأي وحق التجمع والتظاهر السلمي، واحترام حقوق الأقليات والوافدين الأجانب والعاملين على أراضها.

لكنّ هذا الاقتراح لم يجد طريقه إلى وزراء مجلس التعاون الخليجي. وأنا هنا أتحدث عن الحكومات وليس عن الشعب، فهم أخواننا وأشقاؤنا. ولو تعرضت قطر غداً لعدوان فسوف نقف مع قطر وسوف ندافع عن قطر؛ ولو تعرضت السعودية لعدوان غداً، فسنقف مع السعودية، وندافع عن السعودية.

هذا التقرير الصادر في واشنطن، والمعنون ”السعودية تقرير الحالة في السنوات الخمس الأخيرة“، الذي أعده مركز قضايا الخليج للدراسات الإستراتيجية في لندن وبالاشتراك مع معهد شؤون الخليج في واشنطن. يقع التقرير في مائة صفحة، ويتحدث عن أشياء لا أريد أن أتطرق لها هنا. السعودية هي الدولة الوحيدة في العالم التي ما زالت تستعمل السيف لتنفيذ عقوبة الإعدام، وهي عقوبة تعود إلى ألف سنة إلى الوراء. لا أريد أن أقول أكثر من ذلك.

لم تدخر القيادة السورية جهدا، منذ بدء الأزمة الحالية في سوريا، في الاستجابة للمطالب الشعبية المحقة. وبذلت كل ما في وسعها وعلى وجه السرعة لاعتماد برنامج إصلاحي شامل يقوم على تعزيز عملية البناء الوطني الديمقراطي، وتحقيق أوسع مشاركة للمواطنين السوريين في العملية السياسية والاقتصادية، على أسس التعددية الحزبية والسياسية وتأكيد سيادة حكم القانون، وترسيخ الوحدة الوطنية وحفظ استقرار البلد، وأمن الوطن والمواطن، وتحقيق ازدهار الشعب السوري. وأنهت لجنة صياغة الدستور الجديد، أعمالها أول أمس وسلمته للسيد رئيس الجمهورية، وسيتم طرحه لاستفتاء عام في سوريا خلال أسبوعين أو ثلاث.

تؤكد الآن سوريا من جديد، أمامكم جميعا بأن الحوار الوطني الشامل وبمشاركة جميع أطياف وفئات المجتمع على اختلاف انتماءاتهم، هو الطريق الصحيح والوحيد للمضي قدما في طريق الإصلاح، وتحقيق المطالب الشعبية المحقة. كما تؤكد سوريا بأنها ملتزمة بنهج الإصلاح الجدي الشامل، على الرغم من كل المحاولات الخارجية لعرقلة تنفيذ الإصلاحات في سوريا، من خلال شن حرب سياسية وإعلامية تحريضية غير مسبوقة ضد سوريا، ومن خلال تقديم المال والسلاح والدعم الإعلامي واللوجستي للمجموعات الإرهابية المسلحة، التي تقوم بأعمال قتل وتخريب للممتلكات العامة والخاصة وزعزعة الاستقرار والسلم الأهلي. هل يمكن أيها السادة أن يسار إلى إصلاح الفساد عبر تفجير محطات تكرير النفط، وخطوط نقل النفط والغاز، والاعتداء على المؤسسات العامة والخاصة، وتلغيم المباني واغتيال الطيارين الحربيين، وقتل العلماء والمفكرين وأساتذة الجامعات، هل هذا هو الإصلاح؟.

نعم لدينا أخطاء ولدينا مشاكل في سوريا، ولكن هل هناك أحد بينكم ليست لدى بلده مشاكل أو أخطاء؟ هل هناك من يستطيع أن يرمينا بحجر؟ نحن بحاجة إلى مساعدة المجتمع الدولي للمضي قدما في الإصلاحات، ووضع سوريا على المسار الصحيح، الذي يحفظ تاريخها وحضارتها العريقين.

إن طرح المملكة العربية السعودية مشروع قرار، بدعم من مجلس التعاون الخليجي، يرمي إلى تمرير ما عجزوا عنه في مجلس الأمن الدولي، من بوابة الجمعية العامة.

ختاما، أريد أن أتشاطر معكم معلومة، وهي أن موقع غوغل صفحة الخرائط الجوية، قد غير أسماء الشوارع في بعض المدن السورية، وخاصة في مدينة حمص وإدلب، ويشكل ذلك انتهاكا صارخا لقرارات الأمم المتحدة وقرارات مؤتمر توحيد الأسماء الجغرافية، وقرارات المؤتمرات العربية المعنية بتوحيد المصطلحات الجغرافية أيضا، ما علاقة غوغل بتسمية الشوارع في سوريا؟ ولماذا يقوم هذا الموقع العلمي الرصين بتغيير أسماء شوارع ومدن صغيرة في سوريا؟ هل هذا أيضا حرص على وقف سفك دماء الشعب السوري، أم أنه جزء من تلك

الحرب التي تحدثت عنها؟.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): دفاعا عن مبدأ حرية التعبير، يسمح بحرية تعبير واسعة جدا للممثلين خلال إلقاء بياناتهم. لكن لابد من وضع خط لأجل الحفاظ على هيبة هذه القاعة وكرامتها.

السيد محمود (مصر): نشكر سيادتكم على عقد هذه الجلسة، في هذا الظرف الدقيق، كما نشكر السيدة نافانيثيم بيلاي، مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، على الإحاطة الإعلامية التي قدمتها اليوم، والتي تعتبر رسالة خطيرة وهامة للمجتمع الدولي بشأن ضرورة التحرك بهدف وقف أعمال القتل والعنف في سوريا.

ونؤكد في هذا الإطار على ما أكد عليه مجلس جامعة الدول العربية، في اجتماعه الوزاري أمس في القاهرة، بشأن الضرورة القصوى للتصدي للأزمة الإنسانية العاجلة التي يعاني منها المدنيون السوريون في عدد من المحافظات، جراء تزايد العنف ونفاد المواد الأساسية من غذاء ودواء ووقود، كما نود التأكيد على ضرورة التنفيذ الكامل لكافة قرارات مجلس جامعة الدول العربية ذات الصلة بالحالة في سوريا، بما في ذلك القرار ٧٤٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ بشأن خطة العمل العربية لحل الأزمة السورية، وحث الحكومة السورية على الوفاء باستحقاقاتها والتجاوب الجدي السريع مع الجهود العربية لإيجاد مخرج سلمي للأزمة في سوريا، ونؤكد مرة أخرى في هذا الإطار على إبراز الحل السلمي للأزمة السورية وعلى احترام سيادة ووحدة الأراضي السورية.

اتصالا بما سبق، وتنفيذا لقرار جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، رقم ٧٤٤٦ في اجتماعها أمس ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٢ في القاهرة، فإن وفد جمهورية مصر العربية، بصفته الرئيس الحالي للمجموعة العربية في نيويورك، سيقوم بالتنسيق مع وفود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بتقديم مشروع قرار حول الحالة المتفاقمة في سوريا إلى الجمعية العامة اليوم أو في أقرب وقت ممكن، نؤكد فيه على النقاط التي سبق وأن أوضحناها الآن وكذلك على كافة المرجعيات ذات الصلة، والتي تم إقرارها على مستوى جامعة الدول العربية. ونتطلع إلى دعم كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لمشروع القرار المذكور.

السيد الدباشي (ليبيا): السيد الرئيس، أشكركم على الدعوة لعقد هذه الجلسة الهامة للجمعية العامة، وأشكر السيدة نافانيثيم بيلاي المفوضة السامية لحقوق الإنسان على إحاطتها الإعلامية القيمة بشأن وضع حقوق الإنسان الحالي في سوريا الشقيقة.

أحد عشر شهرا مضت والشعب السوري يتعرض لكل أنواع القتل والتعذيب والترويع على يد حكومته أمام مرأى ومسمع العالم بأسره. وقبل ذلك كان يعاني ويقتل دون أن يسمع به أحد خلال ما يزيد على أربعة عقود. إذاً المعاناة ليست جديدة بالنسبة الشعب السوري، فحاله كحال الشعب الليبي تماما. فقد ابتلي كلاهما بنظام شيطاني لم يفكر في تطوير البلاد ورفاهية شعبها، بل عملا بكل ما لديهما من أدوات لتطوير القمع والإرهاب ضد شعبيهما. وهذه الوسائل التي تعلماها وورثاها من النظم الشيوعية البائدة في أوروبا الشرقية خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي.

أقول نعم، إن أسرة الأسد قتلت الآلاف في حماة في ثمانينيات القرن الماضي، وقتلت أسرة القذافي الآلاف من الليبيين في ثمانينيات وتسعينات القرن الماضي. ومجزرة سجن أبو سليم معروفة للجميع، حيث قتل مئات السجناء بدم بارد في زنزاناتهم وهو ما كان يحدث تماما في سوريا الشقيقة وللشعب السوري الشقيق.

لقد استفاد النظام السوري كثيرا من جرائم الطاغية القذافي وقمعه للشعب الليبي خلال انتفاضته الأخيرة، وانتهج

نفس الطريق في قمعه للشعب السوري الشقيق. ولكن من المؤكد أنه سيلقى نفس المصير، لأن من تلطخ يده بدم الشعب لن يكون له مكان فوق الأرض.

إن النظام السوري يريد أن يستفيد من مبادئ السيادة والاستقلال لكي يستفرد بالشعب السوري ويستمر في ارتكاب جرائمه التي لا يمكن السكوت عليها. وكلنا نحترم هذا المبدأ ولكن عندما يتعرض الشعب للإبادة، وعندما تكون هناك انتهاكات على نطاق واسع لحقوق الإنسان، وعندما تدمر المباني، عندما توجه مدافع الدبابات إلى الأبنية المدنية، ولقصف المدنيين بطريقة عشوائية، فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن نتحجج بمبدأ السيادة، وأن نتحجج بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

وللأسف الشديد، فإن هناك من استند إلى هذه المبادئ لكي يستخدم حق النقض، ولكي يديم معاناة الشعب السوري، ويعطي رخصة لنظام الأسد ليستمر في قتل شعبه. إن مسؤولية حماية الشعب السوري هي مسؤولية دولية الآن. فبعد أحد عشر شهرا من المعاناة، بعد أحد عشر شهرا من عدم استجابة الحكومة السورية لمطالب المجتمع الدولي، لا يوجد أي مبرر للسكوت والاستمرار في السكوت. وعلى المجتمع الدولي أن يتخذ الإجراءات الكفيلة بحماية الشعب السوري الذي يترف دما يومياً، والذي يقتل منه العشرات يومياً. وعلينا أن نبحث عن وسيلة لحماية الشعب السوري من خلال تفعيل مبدأ الحق في الحماية.

إن علينا أن نبحث في إمكانية فرض مناطق آمنة كي يلجأ إليها السوريون ويكونوا بمنأى عن القمع والقصف اللذين تقوم بهما حكومتهم ضدهم يومياً. إن الوفد الليبي يؤيد كل الإجراءات التي تقوم بها الجامعة العربية، ويؤيد مشروع القرار الذي ستقدمه المجموعة العربية، ونأمل من المجتمع الدولي أن يتحرك بسرعة لحماية الشعب السوري.

السيد المُعلمي (المملكة العربية السعودية): شكرا سيدي الرئيس. أود في البداية أن أؤكد تأييد وفد بلادي لكل ما ورد في بيان جمهورية مصر العربية، بصفتها رئيس المجموعة العربية، وأن أوضح أن بياني هذا يتم تقديمه من قبل المملكة العربية السعودية بصفتها الرئيس الحالي لدورة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وباسم مجموعة دول المجلس.

في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٧٦/٦٦ بشأن حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية. وفيه أدانت الجمعية الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان من قبل السلطات السورية، والممارسات التي قد يقع بعضها تحت طائلة القانون الجنائي الدولي ويستوجب معاقبة مرتكبيها. ومنذ ذلك التاريخ لا تزال آلة القتل في سوريا مستمرة، وراح ضحية لها أكثر من ٧ ٠٠٠ قتيل وعدد آخر من الجرحى والمشردين.

أما لهذا الليل من آخر؟ وكيف يستطيع المجتمع الدولي أن يغفو وصرخات أبنا ء حمص وحماة ودرعا وإدلب واستغاثاتهم تدوي في مسامعكم؟ وها نحن اليوم نعاود الاستماع إلى تقرير المفوضة السامية لحقوق الإنسان، بما فيه من تفاصيل فاجعة ومؤلمة.

لقد عملت دول مجلس التعاون مع شقيقاتها العربيات على إيجاد حل سريع سلمي للأزمة السياسية في سوريا، يهدف إلى حقن دماء أبناء سوريا الحبيبة والحفاظ على وحدة أراضيها، ومنع التدخل الأجنبي في شؤونها، وإعادة الوفاق إلى أبنائها وإيجاد الوسيلة الملائمة لتحقيق تطلعات الشعب السوري إلى حياة كريمة ضمن نظام تعددي لا يفرق بين أبنائه بتعدد فئاتهم وطوائفهم، ويحفظ حقوق الإنسان ويصون كرامته.

ومع ذلك، لم تجد جهودنا الاستجابة من السلطات السورية. كما أن القوى التي استخدمت حق النقض لتحجب عن الصدور قرارا أمميا عريض التأييد، يبدو وكأنها قد أعطت

النظام السوري رخصة لمزيد من القتل والاضطهاد كما ذكرت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في خطابها اليوم، فاهتزت بذلك مصداقية الأمم المتحدة وتزعزعت ثقة الشعوب التي تطمح إلى العدالة فيها واضطربت أيضا شرعية النظام السوري ومصداقيته.

إننا نناشد المجتمع الدولي بأسره، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، أن يصغي إلى نداء الشعب السوري وأن يعمل على حقن الدماء وأن يعيد التوازن إلى صراع بين الدبابة والصدور العارية وأن يضطلع بواجباته في حماية المدنيين حين أخفقت الدولة في حماية مواطنيها، وأن يعمل على تشكيل قوات حفظ سلام عربية أممية مشتركة للإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار.

كما أننا نشير بالتقدير إلى بيان جمهورية مصر العربية، رئيس المجموعة العربية، الذي أوضح اعتزام المجموعة تقديم مشروع قرار إلى الجمعية العامة باسم المجموعة العربية يتعامل مع نتائج التقرير المقدم إليكم اليوم ويدعم جهود جامعة الدول العربية في إيجاد حل سياسي متوافق عليه. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى التصويت لصالحه عند عرضه.

وأخيرا، فإننا لا يمكن أن نغض النظر عند الحديث عن حقوق الإنسان عن الممارسات العدوانية التي ما زالت تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد المواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، والانتهاكات الخطيرة التي تمثلها سياسة الاستيطان والحصار والقتل والحرمان والسجن، التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، فضلا عن الوقوف في طريقه ومنعه من حقه في ممارسة تقرير مصيره وإعلان دولته المستقلة على ترابه الوطني.

إن أي انتهاكات لحقوق الإنسان في سوريا أو غيرها، يجب ألا تنسينا أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية القائم منذ ٤٥ عاما هو التجسيد الأقوى لانتهاك حقوق الإنسان، وهو أيضا يجب أن يحظى باهتمامكم ومعالجتكم السريعة.

السيد الجيراندي (تونس): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، باسم وفد بلدي، على المبادرة بعقد هذا الاجتماع في وقت علينا جميعا أن نقف خلاله على حقيقة الأوضاع السائدة في الشقيقة سوريا، التي تعيش ظروفا إنسانية صعبة بسبب أعمال العنف المسلط على المدنيين الذين أصبحوا مستهدفين بصفة لم تعد تحتمل.

قد كان التقرير الذي قدمته مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن الأوضاع السائدة في مختلف المدن والقرى والأرياف السورية، دليلا على المأساة التي أصبح الشعب السوري يعيشها بما يتضارب كليا مع الالتزامات المنصوص عليها في قرارات جامعة الدول العربية، ويتضارب كذلك مع مقتضيات خطة العمل العربية. ومن هذا المنطلق، فإن وفد بلدي لا يمكن له إلا أن يدين هذه الأعمال مع الاستمرار في التصعيد في عمليات العنف ضد المدنيين واللجوء إلى الحل العسكري دون مراعاة للنداءات الإقليمية والدولية التي ما انفكت تطالب الحكومة السورية بتحمل كافة وكامل مسؤولياتها تجاه تردي الأوضاع الإنسانية وسقوط الضحايا يوميا. ومن منطلق التزامها بمبادئ الثورة التي عاشتها ضد التسلط والقهر وكبت الحريات، فإن بلدي لا يمكن أن يقبل للشعب السوري ما لم يقبله الشعب التونسي لنفسه، وثار عليه مطالبا بكامل حريته وكرامته. إن الحقائق التي تضمنها تقرير السيدة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان يضعنا مرة أخرى أمام مسؤولياتنا كمجتمع دولي، وعلى هذا الأساس فإن وفد بلدي يطالب الحكومة السورية بالالتزام بمقتضيات الحل العربي تحت مظلة الجامعة العربية.

ونرفض بشكل واضح وصريح أي تدخل عسكري أجنبي وبأي شكل من الأشكال. حيث أن تونس التي قامت

بثورتها دون السماح لأي جهة بالتدخل في شؤونها الداخلية، فإنها كذلك، استنادا لنفس هذه المبادئ، ترفض أي انتهاك للسيادة السورية وحرمة تراب سوريا الشقيقة. إن هدفنا، مثل ما جاء في قرارات جامعة الدول العربية هو فقط العمل وبالسرعة اللازمة على المحافظة على سلامة الشعب السوري وحقن دمائه وإرجاع الطمأنينة إليه.

وأغتنم هذه المناسبة، للتذكير بإعلان تونس خلال الاجتماع الوزاري لجامعة الدول العربية، الذي انعقد أمس في القاهرة، الدعوة إلى انعقاد مؤتمر لأصدقاء سوريا، وذلك يوم ٢٤ شباط/فبراير في تونس. وإننا ندعو جميع الدول إلى المشاركة في هذا المؤتمر لأهمية الأوضاع التي تمر بها سوريا والضرورة القصوى لإيجاد حل للتطورات الحاصلة في ذلك البلد الشقيق، وإبعاده كليا عن شبح كارثة إنسانية كبرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى مراقب الاتحاد الأوروبي.

السيد ماير – هارتنغ (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. يؤيد هذا البيان البلد المنضم كرواتيا، والبلدان المرشحة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وأيسلندا، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، والبلدان المرشحان المحتملان وهما ألبانيا والبوسنة والهرسك، وكذلك جورجيا.

نشكركم، سيدي الرئيس، على استجابتكم جيدة التوقيت للأزمة وعقد اجتماع اليوم. ونشكر أيضا مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على تقريرها الشديد الوضوح والمفيد وإن كان مروعا. يشعر الاتحاد الأوروبي بالانزعاج إزاء الحالة المتدهورة في سوريا.

وقبل أسابيع قليلة، وافقت الحكومة السورية على وقف أعمال العنف، والإفراج عن جميع السجناء السياسيين وسحب قواتها المسلحة والسماح بحرية الحركة للمراقبين والصحفيين دون عراقيل. و لم ينفذ أي من تلك الالتزامات. وعوضاً عن ذلك، يواصل النظام حملته القمعية القاسية الخرقاء ضد الشعب السوري، كما يواصل انتهاكاته الجسيمة والواسعة النطاق والممنهجة لحقوق الإنسان. وتشير التقارير إلى أن أكثر من ٦ ٠٠٠ سوري سقطوا ضحية القمع منذ بداية الأزمة، والحالة الآن أسوأ من ذي قبل على الأرجح. وعلاوة على ذلك، يجري احتجاز عشرات المحتجين السلميين احتجازاً تعسفياً، ويتعرضون للتعذيب والاغتصاب وسوء المعاملة.

وكما قالت المفوضة السامية، فقد أصبح من المتعذر على مكتبها تحديث عدد القتلى في سوريا. وذكرت أيضاً أن كل الأدلة تشير إلى أن ضلوع الجيش السوري وقوات الأمن يمكن أن يشكل جرائم ضد الإنسانية يعاقب عليها القانون الدولي. وأشارت إلى ذلك أيضاً لجنة التحقيق الدولية المستقلة. وما فتئ الأمين العام يدعو إلى اتخاذ إجراءات لوقف تلك الجرائم. كما أن مجلس حقوق الإنسان قد نوه مرات ثلاث إلى أن النظام السوري يتحمل معظم المسؤولية، وكذلك فعلت الجمعية العامة في دورتها الحالية. ويعتبر ذلك مبدأ أساسياً من مبادئ سيادة القانون، إذ يجب أن يخضع مرتكبو الجرائم للمساءلة عن أفعالهم.

لقد دعا الاتحاد الأوروبي مراراً وتكراراً إلى إنهاء العنف فوراً والانتقال السلمي والديمقراطي. ونحن رحبنا بقرار جامعة الدول العربية الصادر في كانون الثاني/يناير، والذي يدعو إلى عملية سورية القيادة تستهدف تحقيق انتقال سياسي منتظم يفضي في النهاية إلى نظام سياسي تعددي وديمقراطي.

إن عجز مجلس الأمن مؤخراً عن العمل دعماً لذلك القرار، بسبب استخدام عضوين لحق النقض، أمر نأسف له بشدة. ومن المؤسف أكثر من ذلك أنه وفر للنظام السوري ذريعة لمواصلة انزلاقه إلى وضع خطير وزيادة عدد القتلى

من المدنيين الأبرياء. وخلال الأيام القليلة الماضية، ومنذ يوم السبت الماضي تحديداً، صعدت الحكومة السورية حملتها العنيفة في شتى أنحاء البلد بالقصف المدفعي والأسلحة الثقيلة والعنف العشوائي، مما أدى إلى سقوط مئات من الضحايا، بينهم نساء وأطفال.

وأعرب الاتحاد الأوروبي أيضاً عن قلقه البالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية للشعب السوري في عدد كبير من المناطق المتضررة بالاضطرابات. وأكد الاتحاد الأوروبي أن على السلطات السورية أن تعمل على وجه الاستعجال من أجل تخفيف معاناة السكان الذين يعيشون في تلك المناطق وحماية الجرحى والمرضى وضمان الوصول إلى الرعاية الطبية دون عوائق ودون أي تمييز أو انتقام، والامتناع عن ترهيب من يقدمون المساعدة الطبية.

وبدلاً من منع الأبرياء والجرحى من المدنيين من التماس المساعدة الطبية، يجب على الحكومة السورية أن تسمح فوراً بالوصول الكامل وبدون عرقلة للعاملين في الإغاثة من المنظمات الإنسانية الدولية لتقديم المساعدة الإنسانية لمن يحتاج إليها في حينها. كما يجب أن يسمح للصحافة بالاضطلاع بدورها الحيوي لتقديم معلومات مستقلة عن الأحداث الجارية في سوريا دون خوف من عنف أو قمع.

والاتحاد الأوروبي يأمل أن يكون مجلس حقوق الإنسان مستعداً في دورته القادمة، التي تبدأ في ٢٧ شباط/فبراير، لاتخاذ إجراءات مناسبة بشأن سوريا. ويتطلع الاتحاد أيضاً إلى التقرير المستكمل التالي للجنة التحقيق بشأن كل الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، الأمر الذي سيندرج في مناقشات مجلس حقوق الإنسان.

وفي ضوء استمرار النظام السوري في استخدام العنف ضد المدنيين، ينظر الاتحاد الأوروبي حالياً في مجموعة جديدة من الجزاءات التي ستعرض على مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء للموافقة عليها خلال الأيام المقبلة. وما دام القمع مستمراً، سيواصل الاتحاد الأوروبي سياسة اتخاذ إجراءات إضافية تستهدف النظام حصراً، لا السكان المدنيين. ولابد أن تتضافر جهود المجتمع الدولي من أجل استهداف المسؤولين عن القمع العنيف أو المرتبطين بذلك ومن يدعمون النظام أو يستفيدون منه.

يجب أن يتوقف العنف الآن. وإننا نكرر دعمنا القوي للشعب السوري ونشجع المعارضة السورية على بذل كل الجهود لتعزيز التنسيق من أجل المضي قدماً بغية تحقيق انتقال سلمي إلى سوريا ديمقراطية ومستقرة وتشمل الجميع– سوريا تكفل فيها حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأقليات، ويتساوى فيها كل السوريين، بغض النظر عن انتماءاتهم أو أصولهم العرقية أو عقائدهم. وسيواصل الاتحاد الأوروبي التفاعل مع أعضاء من ممثلي المعارضة السورية الذين يلتزمون بعدم العنف والشمول والقيم الديمقراطية.

وما فتئ الاتحاد الأوروبي يؤيد المبادرة الجريئة والشاملة لجامعة الدول العربية وسيواصل دعم الجهود التي تبذلها الجامعة. ويرحب الاتحاد بالدعوة إلى إنشاء مجموعة أصدقاء سوريا. ومرة أخرى، ندعو جميع أعضاء مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياتهم. وحان الوقت لكي نتكلم جميعاً بصوت واحد ونطالب بإنهاء إراقة الدماء وبمستقبل ديمقراطي لسوريا. إننا نقف إلى جانب الشعب السوري، ونطالب النظام السوري مجدداً بالكف عن قتل المدنيين وسحب الجيش السوري من المدن والبلدات المحاصرة والتعاون الكامل مع الجامعة العربية، بما في ذلك المبادرة التي أطلقتها في ٢٢ كانون الثاني/يناير، بغية بدء انتقال سياسي يقرر الشعب السوري مستقبله من خلاله.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا نأسف لعقد جلسة الجمعية العامة هذه اليوم في ظل العديد من الانتهاكات الإجرائية. وعدم اتباع الإجراءات من شأنه

أن يعيق عمل منظمتنا.

ومن الأهمية بمكان عدم إضعاف الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إيجاد حل سياسي سريع للأزمة السورية. تلك هي سياسة روسيا بالضبط. وبعد زيارته لدمشق في ٧ شباط/فبراير، حدد السيد لافروف، وزير الخارجية، استراتيجية واقعية تماماً لحل الأزمة.

أولاً، ينبغي أن تواصل بعثة جامعة الدول العربية للمراقبة عملها وأن تُدعم من حيث العدد كيما يمكنها مراقبة كل مجالات النشاط والتحقيق في أي انتهاك، من جانب أي طرف، لمبادئ وقف إطلاق النار. وقد أعرب الأمين العام عن تأييده لفكرة مماثلة تقضي بنشر بعثة مراقبة مشتركة لجامعة الدول العربية والأمم المتحدة.

ثانياً، يجب أن تشمل الجهود الرامية إلى إنهاء العنف إجراء حوار سياسي بين جميع الفصائل السورية– الحكومة ومجموعات المعارضة على السواء. وقد أكدت دمشق أن فاروق الشرع، نائب الرئيس السوري، لديه السلطة الكاملة للدخول في حوار من هذا القبيل. ولكي يبدأ الحوار، يتعين على كل من له تأثير على مجموعات المعارضة التي لم تنضم إلى عملية الحوار أن يمارس الضغط عليها لكي تفعل ذلك. وطرحت موسكو اقتراحاً في هذا الإطار يقضي باجتماع ممثلي الحكومة ومجموعات المعارضة بدون شروط مسبقة لمناقشة جدول الأعمال السوري بالكامل.

ثالثاً، ينبغي أن تعتمد الجمهورية العربية السورية دستوراً جديداً، تتخذ على أساسه الاستعدادات لإجراء انتخابات عامة متعددة الأحزاب. وهناك عنصر جديد يتمثل في قرار جامعة الدول العربية المؤرخ ١٢ شباط/فبراير. ونحن نعكف على دراسته، وإن كنا نأسف لأن بعثة المراقبة لم تستكمل عملها، الأمر الذي راعيناه.

إن مبادرة جامعة الدول العربية لنشر بعثة لحفظ السلام في سوريا بالاشتراك مع الأمم المتحدة تتطلب دراسة متأنية. سيتطلب ذلك موافقة البلد المستقبل. علاوة على ذلك، إذا كان سيجري إيفاد بعثة حفظ سلام، فيتعين أن يكون ثمة سلام يحفظ. بعبارة أخرى، يتعين الموافقة أولا على نوع من وقف إطلاق النار. ولسوء الحظ، فإن الجماعات المعارضة للنظام، لا تخضع لأي أحد ولا يتحكم فيها أحد.

ونأمل خلال الأيام القادمة، أثناء اتصالاتنا مع أولئك الذين اقترحوا المبادرة، توضيح الاحتمالات القانونية والعملية في ذلك الصدد. والوفد الروسي جاهز للاضطلاع بتلك المهمة.

السيد بون (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم سيدي الرئيس، على اتخاذكم مبادرتكم المتمثلة في عقد هذا الاجتماع الهام. وأود أيضا أن أشكر مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على إطلاعها الجمعية العامة على الحالة في سوريا. وأود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي للتو.

إننا مستاؤون مما سمعناه اليوم. ومنذ صدور التقرير الأولي للجنة التحقيق الدولية التابعة لمجلس حقوق الإنسان (A/HRC/S-17/2/Add.1) في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، لم تزدد الحالة في سوريا إلا سوءا. ولا تزال سلطات دمشق تصم آذانها تجاه النداءات المتكررة لمجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة. وتصم آذانها أيضا عن نداءات جامعة الدول العربية. والسلطات السورية رهينة إستراتيجية إرهابية. حيث تمادت في الاستخدام المكثف للقتل والتعذيب و الاحتجاز التعسفي، وحالات اختفاء الأشخاص، وجميع أشكال العنف ضد المدنيين الذين يعبرون بشكل سلمي عن تطلعهم للحرية.

وسقط ما لا يقل عن ٦ ٠٠٠ سوري، بمن في ذلك مئات النساء والأطفال، تحت ضربات نظام بشار الأسد، لما يقارب

السنة. ويسقط كل يوم عشرات الضحايا المدنيين الجدد، بأعداد مؤسفة غير محددة. والمعدل الآن عالي جدا لدرجة أنه منذ بداية هذه السنة، لم تعد المفوضة السامية قادرة على تقديم رقم صحيح.

والأنكى من ذلك أن حق النقض الذي استخدمه عضوان في مجلس الأمن قد طمأن النظام السوري فيما يخص إستراتيجيته القاتلة. ويعتقد ذلك النظام الآن بأن لديه مسوغا مطلقا لذبح شعبه. و لم يعد يفكر مرتين قبل استخدام المدفعية الثقيلة لإسكات أي نوع من المعارضة. والمدن المحتجة، خصوصا حمص، تعاني من الحصار وتحرم من كل شيء. وأصبحت المستشفيات نفسها، مراكز للتعذيب والاحتجاز، يحرم فيها الجرحى من أي فرصة في البقاء على قيد الحياة.

وتتفاقم الحالة الإنسانية كل يوم، بينما لا تزال السلطات ترفض إتاحة الوصول إلى الأشخاص الذي يعانون. وأخبرتنا لجنة التحقيق في كانون الأول/ديسمبر، وأكدت ذلك المفوضة السامية اليوم، بأن النظام السوري قد اقترف جرائم ضد الإنسانية. ويتعين أن يتوقف الإفلات من العقاب. كما ينبغي على السلطات السورية، وعلى رأسها بشار الأسد، أن يخضعوا للمساءلة عن أفعالهم أمام المحاكم. والتزامنا بالتصدي للإفلات من العقاب، معروف جيدا. ونود التأكيد على ذلك اليوم، في ضوء الجرائم التي ترتكب في سوريا.

وحق النقض المزدوج الذي استخدم في مجلس الأمن، لن يمنع المجتمع الدولي من مواصلة التحرك للدفاع عن الشعب السوري. ولن يثنينا حق النقض عن ذلك. وستواصل فرنسا وشركاؤها العمل في كل المجالات لوضع حد للعنف. وعلينا أن نواصل دعم مبادرة جامعة الدول العربية. و لم تدخر الجامعة أي جهد لوضع حد لأعمال العنف، ومن أجل إيجاد حل سلمي للأزمة، وتلبية التطلعات المشروعة للشعب السوري. وتمهد خطة العمل التي اعتمدتها في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، ووضعت اللمسات الأخيرة عليها في ٢٢ كانون الثاني/يناير (S/2012/71، المرفق، الضميمة ١) الطريق بغية تحقيق الانتقال الديمقراطي في سوريا، الذي يتضمن نقل سلطة الرئيس بشار الأسد، وإطلاق حوار وطني في بيئة خالية من العنف. وتلك هي مبادرة السلام الوحيدة ذات المصداقية. وإشراك الأطراف الفاعلة الإقليمية ضمانة لاستمراريتها.

إننا نرحب بالقرار الذي اتخذته جامعة الدول العربية أمس، والمتعلق بتعيين مبعوث خاص مسؤول عن تنفيذ الخطة العربية. ونأمل أن الأمين العام سيعزز علاقاته مع جامعة الدول العربية، خصوصا من خلال ذلك المبعوث. كما يمكن أيضا للجمعية العامة أن تتناول نداء الجامعة. ولذلك، سيكون من المهم إظهار دعمنا الكامل للإجراءات الذي تقترحها.

ويتعين توحيد جهود المجتمع الدولي لدعم المبادرة العربية. لذلك فإننا نؤيد تأييدا كاملا إنشاء مجموعة أصدقاء الشعب السوري، من أجل الجمع بين كل الدول التي تدين الأعمال الوحشية لنظام بشار الأسد، وتدعم التحول السلمي في سوريا. وستتيح هذه المجموعة زيادة التحرك الدولي من خلال تنسيق الضغط على النظام السوري. وستظهر للشعب السوري أيضا بأن المجتمع الدولي لم يتخل عنه.

كما نثني أيضا على احتجاجات السوريين العزل، الذين يناضلون سلميا للدفاع عن حقوقهم وحريتهم وكرامتهم. ونحن معجبون بشجاعتهم، وندعوهم لدعم المجلس الوطني السوري. وبالتالي، فإننا نرحب بالخطة الرامية إلى إنشاء سوريا ديمقراطية وتعددية، تقوم على أساس احترام حقوق الإنسان، وتضمن حقوق الأقليات والأعضاء المنتمين لها.

وأخيرا، فإن الحالة في سوريا ستكون محل تركيز دورة مجلس حقوق الإنسان التاسعة عشرة، بعد أسابيع قليلة. وستقدم بعد ذلك لجنة التحقيق تقريرها النهائي وتوصياتها، التي سوف تدرس بعناية فائقة. إننا ندعو مجلس حقوق الإنسان

لاغتنام تلك الفرصة المقبلة، ليدين بالإجماع وبشكل بالغ الحزم فظائع نظام بشار الأسد.

السيد نيشيدا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أثني في البداية، على مبادرتكم العظيمة، سيدي الرئيس، لعقد هذا الاجتماع العام للجمعية العامة، في الوقت المناسب لمعالجة الحالة اللاإنسانية في سوريا. كما أود أيضا أن أشكر مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، السيدة نافي بيلاي، على إحاطتها الإعلامية بشأن حالة حقوق الإنسان المتدهورة في البلد.

وتتشاطر اليابان القلق الخطير للمجتمع الدولي، بشأن استخدام السلطات السورية المتزايد للقوة، بما في ذلك المدفعية الثقيلة، ضد تعبير الشعب السوري عن تطلعه للإصلاح. ويسبب ذلك العديد من الوفيات والإصابات، بمن في ذلك النساء والأطفال. وتعبر اليابان عن تعازيها لجميع ضحايا مختلف الفظائع في سوريا.

إن اليابان تؤيد تماما الجهود المستمرة والالتزام القوي للمفوضة السامية لحقوق الإنسان، من أجل تحسين الحالة في سوريا. وكانت اليابان من بين مقدمي قرارات مجلس حقوق الإنسان بشأن سوريا، وترحب بتقرير لجنة التحقيق (A/HRC/S-17/2/Add.1). وتتشاطر اليابان القلق العميق بشأن النتائج التي توصلت إليها اللجنة، والتي مفادها ارتكاب السلطات السورية انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي قد تصل حد جرائم ضد الإنسانية.

إن اليابان قلقة بشكل خاص جراء تقارير تفيد بأن عدد الضحايا من الأطفال قد ارتفع، وبأن أطفالا قد تعرضوا للاحتجاز التعسفي، وجرى تعذيبهم والاعتداء عليهم جنسيا أثناء فترة احتجازهم. وتثير الحالة الإنسانية المتدهورة في البلد، قلقا خاصا لدينا، بما في ذلك نقص الإمدادات الغذائية والطبية، الأساسية لحياة الشعب السوري.

تؤيد اليابان تأييدا كاملا الجهود التي يبذلها الأمين العام والتزامه القوي. وترحب اليابان أيضا بمبادرات جامعة الدول العربية من أجل تحقيق الاستقرار والديمقراطية في سوريا. واليابان تؤيد التدابير التي اتخذتها جامعة الدول العربية والبلدان الأخرى ذات الصلة ضد السلطات السورية، وقد انضمت إلى تلك الجهود الجماعية عبر اعتماد التدابير المناسبة.

وتؤيد اليابان، منعاً للمزيد من إراقة الدماء، نداءات المجتمع الدولي التي تحث السلطات السورية على وقف العنف فورا وتنفيذ مبادرة السلام العربية على وجه السرعة وبشكل كامل. وترى اليابان أن ذلك هو الطريق الوحيد الموثوق لإيجاد تسوية سلمية للأزمة السورية.

وهناك حاجة الآن إلى استجابة عاجلة وموحدة من قبل المجتمع الدولي من أجل تحسين الحالة في سوريا. ومع ذلك، تم رفض مشروع قرار آخر لمجلس الأمن بشأن الحالة السورية. ونشعر بخيبة أمل عميقة إزاء هذا العجز عن التصرف. وكان ينبغي أن يرسل مجلس الأمن، بصفته هيئة تتألف من أعضاء مسؤولين في المجتمع الدولي، رسالة قوية وموحدة لوضع حد فوري لتلك الحالة اللاإنسانية التي لا تطاق.

أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على إعطاء جميع الدول الأعضاء هذه الفرصة الحسنة التوقيت اليوم للإعراب عن مواقفها بشأن هذه المسألة الهامة التي تثير قلقا دوليا. ويحدونا أمل كبير في أن ترسل الجمعية العامة رسالة قوية وموحدة إلى العالم وإلى الشعب السوري على وجه الخصوص، وأن تسهم في حل الأزمة في سوريا.

وستواصل اليابان بذل كل جهد دبلوماسي ممكن، بالتنسيق الوثيق مع المجتمع الدولي، من أجل الوقف الفوري لهذا العنف والتوصل إلى حل سلمي ودائم للأزمة.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بيلاي على إحاطتها الإعلامية وعلى كل العمل الذي تضطلع به هي ومكتبها لتسليط الضوء على محنة الشعب السوري في هذا الوقت العصيب.

والمعلومات التي وافتنا بها المفوضة السامية بيلاي للتو مثيرة جداً للقلق. فهي تؤكد مرة أخرى أن نظام الأسد لا يزال في تحد سافر لالتزاماته بموجب خطة العمل التي اتفق عليها مع جامعة الدول العربية ولالتزاماته بموجب القانون الدولي. وقد شملت الالتزامات المتفق عليها مع جامعة الدول العربية الإنهاء الفوري لجميع أعمال العنف والإفراج عن الذين جرى احتجازهم تعسفيا وسحب الجيش من المدن والبلدات وضمان حرية التظاهر السلمي والسماح بالوصول الكامل ودون عوائق للمؤسسات العربية ولوسائط الإعلام العربية والدولية. لكن وكما رأينا، فقد اختار نظام الأسد أن يفعل عكس ذلك تماما، بتوجيه أسلحته الثقيلة إلى مواطنيه وقصف مدنه وبلداته.

وليس بوسعنا في الوقت الحالي معرفة سائر التفاصيل الدقيقة لما حدث. فقد اختار نظام الأسد استبعاد المراقبين، سواء كانوا من جامعة الدول العربية أو من المراقبين عن المنظمات الدولية لحقوق الإنسان أو من الصحافة الدولية. بيد أن الواقع واضح تماما بشكل عام، وإنه لواقع مروّع. ونحن نعلم ما يكفي. نعلم أن أكثر من ٠٠٠ ٦ سوري قد قتلوا. ونعلم أن عشرات الأطفال توفوا. ونعلم أن السوريين يتعرضون للتعذيب على يد حكومة بلدهم. وندرك كذلك أنه عندما تجري التحقيقات ويتم تحديد المسؤولية النهائية عما حدث، فسيتم الحكم علينا أيضا بصفتنا أعضاء في الأمم المتحدة. وهذا هو سياق مناقشاتنا اليوم.

وتدعو الولايات المتحدة مرة أخرى الحكومة السورية إلى احترام حقوق الإنسان لشعبها وكرامته. وندعو جميع الأطراف إلى وقف جميع أعمال العنف فورا. وندرك أيضا أنه عندما يحتج المواطنون على نحو محترم وسلمي وتتواصل احتجاجاتهم لشهور، في حين تُواجه هذه الاحتجاجات بإطلاق النار وقذائف الهاون على المحتجين من قبل حكومتهم نفسها، بكل ما يسفر عنه ذلك من خسارة رهيبة في حياة المدنيين، من الرجال والنساء والأطفال، عندئذ لن تكون المعارضة المسلحة أمرا مفاجئا لأحد. ونحمّل النظام السوري المسؤولية الكاملة عن تفاقم دورة العنف.

تثني الولايات المتحدة على مبادرات وقيادة جامعة الدول العربية، وترحب بوجه خاص، بالإعلان عن مؤتمر أصدقاء سوريا الذي سيعقد في ٢٤ شباط/فبراير في تونس. ونثني على جامعة الدول العربية لوضعها خطة تطالب النظام بوقف العمليات ضد المدنيين العزل وتيسير عملية الانتقال والتوسط من أجل إيجاد حل سياسي لهذه الأزمة المستمرة. ونتفق بشدة مع مطالبة الجامعة العربية بالأمس بالوقف الفوري والكامل لجميع أعمال العنف وقتل المدنيين، ودعوتها مجدداً القوات المسلحة السورية إلى رفع الحصار العسكري المفروض على الأحياء السكنية والقرى فوراً.

ومن رأينا أنه يجب على المجتمع الدولي أن يعمل معا للتكلم بصوت واحد لدعم هذه الجهود. ونشيد في ذلك الصدد، بالأمين العام بان كي-مون لالتزامه المستمر بحل الأزمة السورية.

والولايات المتحدة تواصل العمل المكثف مع المجتمع الدولي، بما في ذلك في هذه الهيئة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان، بغية معالجة الحالة في سوريا. وندعو الحكومة السورية مرة أخرى إلى السماح بوصول لجنة التحقيق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان في آب/أغسطس دون قيود. وندعو السلطات السورية كذلك إلى السماح بوصول موظفي

الإغاثة الإنسانية بشكل كامل ودون عوائق من أجل ضمان وصول المساعدات الإنسانية في الوقت المناسب إلى السكان الضعفاء، بمن فيهم، ما يربو عن ٠٠٠ ٧٠ من المشردين داخليا المقيمين في سوريا.

وتؤيد الولايات المتحدة تأييدا كاملا مطالب الشعب السوري المتمثلة في بناء سوريا موحدة ذات حكومة ديمقراطية وتمثيلية وشاملة، تحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتوفر الحماية على قدم المساواة لجميع الأفراد بموجب القانون، بغض النظر عن الطائفة أو الدين أو العرق أو نوع الجنس. وكما قال الرئيس أوباما في ٤ شباط/فبراير، ”كل حكومة تتحمل مسؤولية حماية مواطنيها، ولا تستحق أي حكومة تمارس أعمال الوحشية والمجازر بحق شعبها أن تحكم“.

السيد سيغر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، أرحب بمبادرتكم بشأن عقد هذه الجلسة، وأعرب عن تقديري للإحاطة الإعلامية الصريحة والمفتوحة التي قدمتها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

منذ انعقاد الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة لمجلس حقوق الإنسان، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بشأن حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية، تسارعت دوامة العنف في البلد بوتيرة مثيرة للقلق. ومعظم ضحايا تلك الدوامة من المدنيين الذين يزداد عدد القتلى بينهم يوميا. والخسائر في الأرواح مؤسفة بقدر ما هي غير مقبولة.

وأود أن أتناول أربع نقاط. أولا، تدين سويسرا بشدة انتهاكات حقوق الإنسان الجارية في سوريا. وتدعو سويسرا السلطات السورية إلى إنهاء العنف والقمع ضد السكان المدنيين فوراً. ويجب ضمان الوصول إلى الضحايا، وخاصة من قبل العاملين في المجال الطبي، في جميع الظروف. وعليه، تدعو سويسرا السلطات السورية إلى السماح لجميع الأطراف الفاعلة في مجال العمل الإنساني بالقيام بعملها دون تدخل.

ثانيا، من الضروري أن يظل هذا الوضع غير المقبول مدرجا في جدول أعمال جميع أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة. من واجب المجتمع الدولي أن يستجيب عندما يواجه مثل هذه الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. لا يمكن أن تعمل منظومة الأمم المتحدة بفعالية إلا إذا عملت مختلف الهيئات وفقا للمسؤوليات المناطة بها، وتعاونت على نحو مرض. تأسف سويسرا لعدم وجود هذا التكامل المهم في الحالة الراهنة.

ونظرا لخطورة انتهاكات حقوق الإنسان وعدم استعداد السلطات السورية لملاحقة مرتكبيها، فإن سويسرا تعتقد أن على المجلس أن يحيل الحالة في أقرب وقت ممكن إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ثالثا، تشيد سويسرا بالإجراءات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان في ما يتعلق بالحالة. وندعو الحكومة السورية إلى التعاون بشكل كامل مع مجلس حقوق الإنسان، ولاسيما مع اللجنة المستقلة التي أنشأها والمقرر الخاص المقبل. وتعرب سويسرا عن شكرها لمكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وأجهزتها على التزامها في هذا الصدد، وتدعو السلطات السورية إلى التعاون معها.

وأخيرا، تشيد سويسرا بالجهود التي يبذلها الأمينان العامان للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لوضع حد لأعمال القمع العنيفة التي تجري في سوريا. إن حل الأزمة المستمرة في سوريا يتطلب حوارا صادقا وشاملا يهدف إلى كفالة احترام حقوق الإنسان للشعب السوري وضمانها. وتؤيد سويسرا تأييدا تاما الجهود المبذولة في هذا الصدد.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): درست الصين بعناية تقرير مجلس حقوق الإنسان في دورته الاستثنائية الثامنة عشرة، واستمعت بانتباه إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيدة بيلاي. ظلت الصين تؤكد باستمرار أن الحوار

والتعاون البنائين هما السبيل الوحيد لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

إن سوريا بلد مهم في الشرق الأوسط. إن السلام والاستقرار في سوريا يخدم المصالح المشتركة للشعب السوري والمجتمع الدولي ككل. تابعت الصين عن كثب، شأنها شأن الدول الأعضاء الأخرى، التطورات في سوريا. ونناشد جميع الأطراف في سوريا وقف العنف، وتفادي سقوط ضحايا من المدنيين الأبرياء على وجه الخصوص، واستعادة النظام في البلاد في أسرع وقت ممكن، واحترام تطلعات الشعب السوري من أجل التغيير وحماية مصالحه الخاصة.

نحن نؤيد جهود المساعي الحميدة التي تبذلها جامعة الدول العربية والبلدان العربية لحل المسألة السورية بصورة سلمية ومناسبة، من أجل تعزيز البدء المبكر لعملية سياسية شاملة يقودها الشعب السوري وبمشاركة واسعة من قبل جميع الأطراف، وحل الخلافات والنزاعات عن طريق الحوار والمفاوضات، واستعادة الاستقرار في سوريا. هذا يصب في المصلحة المشتركة لسوريا والبلدان العربية والمجتمع الدولي ككل.

وتحقيقا لتلك الأهداف، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضطلع بدور ايجابي وبناء. ينبغي أن تتمشى إجراءات مجلس الأمن بشأن المسألة السورية مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمعايير الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية، وأن تساعد في تخفيف حدة التوتر وتشجيع الحوار السياسي، ونزع فتيل النزاعات، والحفاظ على السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، بدلا من تعقيد المسألة.

في ما يتعلق بالمسألة السورية، فإن الصين لا تحمي أي شخص ولا تعارض عمدا أي شخص. تتبع الصين نهجا موضوعيا وعادلا ومسؤولا. تظل الصين ملتزمة بإعلاء المصالحة الأساسية بعيدة المدى للشعب السوري، والحفاظ على السلام والاستقرار في سوريا والمنطقة، وحماية مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمعايير الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية.

هدفنا هو حماية الشعب السوري من الصراعات والحرب. لقد أكدت الصين دائما أنه على البلدان، في العلاقات الدولية، الامتناع عن اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، ولا ينبغي لها الضغط لتغيير النظام. وتعتقد الصين أن الجزاءات والضغوط لا تفضي إلى التسوية السلمية للمشاكل. هذا هو موقف الصين المبدئي الثابت وسياستها الخارجية بعيدة العهد. إن هذا يخدم المصالح العامة للمجتمع الدولي، ولاسيما المصالح المباشرة والطويلة الأجل للبلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم والبلدان النامية.

لقد اضطلعت الصين بقدر كبير من العمل للتخفيف من حدة الحالة في سوريا. وستواصل الصين العمل مع الدول الأعضاء الأخرى، والاضطلاع بدور إيجابي في التسوية السلمية والمناسبة للمسألة السورية مع الاحترام الكامل لسيادة سوريا واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.